مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 6 مجلد 3 – 30 / 06 / 2025
DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.15774324

الحديث الشاذ، دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء مناهج النقاد

The Shādh (Irregular) Hadith: An Applied Study in Light of the Methodologies of Hadith Critics

مؤيد بن حمّود حمّود

طالب ماجيستير، كلية الإلهيات، جامعة ماردين ارتقلو، تركيا
mwydalharth@gmail.com

للاستشهاد بهذا البحث:

مؤيد بن حمّود حمّود ، "الحديث الشاذ، دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء مناهج النقاد"، *مجلة عيون المسائل للدراسات الإسلامية*، 6/3 (2025)، 110–124.

ملخص:

موضوع هذا البحث هو الحديث الشاذ عند المحدثين، حيث يتناول التعريفات المختلفة لهذا المصطلح، وضوابطه الدقيقة، وأنواعه المتعددة، إضافةً إلى التمييز بينه وبين المصطلحات الأخرى القريبة منه، مثل "المنكر "و"زيادة الثقة ."ومن خلال دراسة معمقة لمصادر علم المصطلح، يتضح وجود اختلاف في تحديد مفهوم الشذوذ بين المتقدمين والمتأخرين، مما يستدعي تحليل تلك الآراء ومقارنتها لفهم التطورات التي طرأت على المنهج النقدي في الحديث. ولا يكفي أن يكون الحديث مخالفًا لرواية الأكثر كي يُحكم عليه بالشذوذ، بل يُشترط لذلك توفر مجموعة من الضوابط، أهمها وحدة الموضع في الروايات، وثبوت الطرق الأخرى المروية للحديث، ثم مرجوحية الراوي المخالف من حيث ضبطه أو عدده، وهو ما أكده العديد من أئمة النقد الحديثي، أمثال الشافعي، والحاكم، وأبي يعلى الخليلي، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر وغيرهم. وفي سبيل تعزيز الفهم التطبيقي لهذا المصطلح، يعرض البحث نماذج واقعية لأحاديث وصفها العلماء بالشذوذ، ويقوم بدراسة عللها بشكل تفصيلي، مستندًا إلى أقوال أهل الاختصاص وتحليلاتهم. ومن المسائل المهمة التي يتناولها البحث مسألة اختلاف اصطلاح "الشاذ "بين المتقدمين والمتأخرين، حيث يظهر أنه كان يُستخدم لدى الأوائل بمعانٍ أوسع، وصلت في بعض الأحيان إلى حدود ما يُطلق عليه المتأخرون اسم "المنكر"، وهو أمرٌ يقتضي العناية بفهم المصطلح في سياقه التاريخي والمدرسي. ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها تأصيل مفهوم الشذوذ عند النقاد، وبيان الفروق الدقيقة التي تميزه عن غيره من المصطلحات القريبة، إضافةً إلى عرض تطبيقات نقدية لأحاديث حكم عليها العلماء بالشذوذ وتحليل أسباب ذلك وفق الأسس المنهجية المعتمدة في علم الحديث. وتنبع إشكالية البحث من الحاجة إلى تحرير هذا المصطلح وضبط تعريفه بشكل دقيق يراعي اختلافات العلماء ومدارسهم النقدية، بما يسهم في تصحيح الفهم العام له لدى الدارسين ويجعلهم أكثر إدراكًا لمعايير الحكم على الروايات الحديثية. ولتحقيق ذلك، يعتمد البحث المنهج التحليلي الاستقرائي، إذ يقوم باستقراء أقوال العلماء في تعريف الحديث الشاذ، ويعمد إلى دراسة الشواهد والأمثلة التطبيقية التي اعتمدها النقاد في تصنيفه وتمييزه عن غيره، وهو المنهج الأنسب لهذه الدراسة نظرًا لانسجامه مع طبيعة الموضوع وأهدافه. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها أن الحديث الشاذ يُعد من الأحاديث الضعيفة نظرًا لقيام الحكم عليه بناءً على المخالفة المرجوحة، كما أن جمع طرق الروايات المختلفة أمرٌ ضروري لفهم حقيقة الحديث وتمييزه عن غيره، وأن ضرب الأمثلة

التطبيقية يسهل على القارئ إدراك مفهوم الشذوذ ومعاييره، فضلًا عن أهمية جمع التعريفات المختلفة لهذا المصطلح ومناقشتها علميًا لفهمه بصورة دقيقة وشاملة، وهو ما يعكس الدقة المنهجية التي تميز بها علم النقد الحديثي، ويبرز الدور الكبير الذي لعبه الأئمة في حفظ السنة وصيانتها من الروايات غير الصحيحة.

الكلمات المفتاحية: علم الحديث الشريف، الحديث الشاذ، مناهج النقد الحديثي، زيادة الثقة والمنكر، ضوابط قبول الرواية

Abstract:

This study explores the concept of anomalous (shādh) hadith as understood by hadith scholars, examining its various definitions, precise criteria, and classifications, while distinguishing it from related terminologies such as "munkar" (rejected) and "ziyādat al-thiqah" (addition by a trustworthy narrator). Through an in-depth analysis of classical hadith terminology sources, the study highlights differences in defining anomalous hadith between early and later scholars, necessitating a comparative examination to understand the methodological developments in hadith criticism. A hadith is not deemed anomalous merely because it contradicts a widely transmitted version; rather, certain conditions must be met, including the consistency of contextual placement across narrations, the authentication of alternative chains, and the relative weakness of the dissenting narrator in terms of precision or number. These criteria have been affirmed by leading hadith critics, such as al-Shāfiʿī, al-Ḥākim, Abū Yaʿlā al-Khalīlī, Ibn al-Ṣalāḥ, al-Nawawī, Ibn Ḥajar, among others. To reinforce the practical understanding of this concept, the study presents real-world examples of hadiths classified as anomalous by scholars, analyzing their deficiencies in detail based on authoritative opinions and critical methodologies. Furthermore, the study addresses the historical evolution of the term "shādh," demonstrating that early scholars sometimes used it in a broader sense, encompassing cases that later scholars would classify as "munkar." This necessitates a contextual approach to interpreting terminological variations across different scholarly traditions. The research aims to achieve several objectives, including establishing a well-defined understanding of anomalous hadith among critics, clarifying its distinctions from closely related terminologies, and presenting case studies of hadiths judged as anomalous to analyze the reasons behind such classifications based on established hadith principles. The study's central problem lies in the need to refine the definition of this term precisely, taking into account scholarly differences and methodological approaches, thereby improving academic comprehension and enabling a more accurate assessment of hadith authenticity. To accomplish this, the research employs an analytical and inductive methodology, examining scholars' perspectives on anomalous hadith, surveying examples used by critics in its classification, and drawing conclusions based on textual analysis. This methodological approach aligns well with the nature and objectives of the study. The research concludes with several findings, the most significant being that anomalous hadith is considered weak due to its reliance on unfavorable contradictions, that compiling variant chains is essential in discerning the authenticity of a narration, and that practical examples facilitate a clearer comprehension of anomalous hadith criteria. Moreover, collecting and critically analyzing the different definitions of the term contributes to a more comprehensive understanding, reflecting the methodological precision characteristic of hadith criticism and underscoring the pivotal role played by scholars in preserving the integrity of prophetic traditions.

Keywords: Hadith Studies, Al-ḥadīth al-shādh, Hadith Criticism Methodologies, ziyādat al-thiqah wa al-munkar, Criteria for Hadith Acceptance.

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فإن علم الحديث من أشرف العلوم الشرعية التي بها يُعرف صحيح السنّة من سقيمها، وتُحفظ مصادر التشريع الإسلامي من الدخيل عليها. ويُعد علم علل الحديث من أدق فنون هذا العلم وأعمقها، إذ يختص بدراسة الخلل الخفي في الرواية الحديثية، ذلك الخلل الذي لا يدركه إلا من تبحّر في أقوال النقاد وأتقن مناهجهم الدقيقة في التفريق بين الروايات المقبولة والمردودة. وقد أولى أئمة الحديث هذا العلم عناية فائقة، وجعلوه ميزانًا رصينًا يُكشف به عن الروايات التي قد تبدو صحيحة ظاهرًا، ولكنها تحمل عللًا قادحة في متنها أو سندها، مما يؤثر في قبولها. ومن أبرز صور هذه العلل: الحديث الشاذ، وهو من المسائل الدقيقة في النقد الحديثي، إذ لا يرتبط ضعف الحديث بضعف الراوي فحسب، بل قد يكون الراوي ثقة، ومع ذلك يحكم على حديثه بالشذوذ إن خالف من هو أوثق منه.

ولهذا، فإن مجرد الثقة بالرواي لا يجعل حديثه مقبولًا بإطلاق، بل يجب النظر في مدى مخالفته للرواة الأوثق منه، ومدى انفراده بروايته، وهو ما أكده الأئمة المتقدمون كالإمام الشافعي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني وغيرهم، ممن شددوا على ضرورة التثبت من الأحاديث وعدم قبول الشاذ منها. فقد كان السلف الصالح يبحثون عن الأحاديث الصحيحة المتداولة بين الثقات ويحثون على التمسك بها، كما أشار شعبة بقوله : "اكتبوا المشهور عن المشهور"[1]، وأكد الإمام مالك أهمية الروايات المتواترة بقوله" :شر العلوم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس،[2] وكانوا يحذرون من رواية الشواذ والمناكير والغرائب، إذ قال إبراهيم بن أبي عبلة" :من حمل شاذ العلماء حمل شرًّا كثيرًا،[3] وقال شعبة" :لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ"[4] كما نقل صالح بن محمد قوله" :الحديث الشاذ الحديث المنكر الذي لا يُعرف".[5]

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الحديث الشاذ دراسة تأصيلية تطبيقية، من خلال تحرير مفاهيمه، وبيان ضوابطه، وتتبع مناهج النقاد في التعامل معه، مع عرض نماذج تطبيقية تجلي الفروق الدقيقة بين الحديث الشاذ وغيره من الأحاديث، كالمنكر وزيادة الثقة. ويسعى البحث إلى إيضاح أحد أوجه الدقة المنهجية التي اتسم بها النقد الحديثي عند الأئمة، بما يبرز مكانة هذا العلم وأثره في حفظ السنة النبوية من الروايات غير الصحيحة. وانطلاقًا من هذا الهدف، يقوم الباحث بجمع أبرز تعريفات الحديث الشاذ ومناقشتها علميًا، ثم بيان حكمه وطريقة معرفته والتمييز بينه وبين غيره من أنواع الحديث.

يتناول هذا البحث مجموعة من القضايا الجوهرية المتعلقة بالحديث الشاذ، حيث يبدأ بتعريفه ومناقشة أبرز التعريفات التي طرحها علماء الحديث، مع التركيز على الفروق الدقيقة بين هذه التعريفات ومدى انسجامها مع القواعد النقدية المستقرة في هذا العلم. ثم يتناول البحث مفهوم الشذوذ في متن الحديث، وذلك من خلال تحليل الأسباب التي تجعل الحديث شاذًا، ودراسة طبيعة المخالفة التي تؤدي إلى الحكم عليه بذلك. كما يناقش البحث الحديث الشاذ من حيث المتن، مبينًا كيفية تحديد الرواية الشاذة وفقًا للضوابط التي أقرها أئمة النقد الحديثي، إضافة إلى دراسة حكم

---

[1] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 2000، 100/2.

[2] الخطيب البغدادي .*الكفاية في علم الرواية* .تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، حيدر آباد: جمعية دائرة المعارف العثمانية، 1357هـ، 140/1.

[3] الخطيب البغدادي .*الكفاية في علم الرواية*.1/141 .

[4] الخطيب البغدادي .*الكفاية في علم الرواية*.1/141 .

[5] بن رجب الحنبلي، *شرح علل الترمذي*، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 1421هـ / 2001م. 27/2.

الحديث الشاذ وتأثيره على قبول الحديث ورده. ويخصص البحث جزءًا لدراسة كيفية الحكم على الإسناد بأنه شاذ، وذلك من خلال بيان الأسس العلمية التي يعتمدها المحدثون في هذا الباب، كما يوضح متى يحكم على متن الحديث بالشذوذ، وذلك وفقًا للمعايير النقدية الدقيقة التي تساهم في معرفة الحديث المقبول والمردود وفق منهجية النقد الحديثي المعتمدة لدى الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

أهمية البحث:

يكتسب علم علل الحديث مكانة بارزة في علوم السنة النبوية، فهو يُعنى بالكشف عن العلل الخفية التي قد تؤثر على صحة الرواية. ويعد الحديث الشاذ إحدى أهم صور هذه العلل، مما يجعل دراسته ذات أهمية كبيرة في فهم أصول النقد الحديثي. كما أن التمييز بين الحديث الشاذ وغيره من الأحاديث يتطلب الوقوف على التعريفات والقواعد والضوابط الدقيقة التي وضعها المحدثون، وهو ما يسهم في تحقيق دقة أكبر في التصنيف الحديثي والحكم على الروايات النبوية.

مشكلة البحث:

تظهر الحاجة الملحة لهذه الدراسة من خلال ملاحظات عدد من الدارسين الذين يخلطون بين التفرد والشذوذ، حيث قد يُظن أن مجرد تفرد الراوي بالرواية يجعلها شاذة، بينما يشترط النقاد شروطًا دقيقة للحكم على الحديث بالشذوذ. كما أن هذا المجال يتطلب تأصيلًا علميًا دقيقًا يوضح الأسس المعتمدة لدى علماء الحديث في التمييز بين المصطلحات وتقعيد القواعد النقدية التي تضبط هذا الباب.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تأصيل مفهوم الشذوذ عند النقاد، وذلك من خلال جمع أقوالهم وتحليلها للوصول إلى تعريف منهجي واضح لهذا المصطلح. كما يسعى إلى بيان الفروق الدقيقة بين الحديث الشاذ وغيره من المصطلحات القريبة، مثل المنكر وزيادة الثقة، مما يساعد في تطوير الفهم النقدي لدى الباحثين في علم الحديث. إضافةً إلى ذلك، يقدم البحث تطبيقات نقدية على أحاديث حكم عليها العلماء بالشذوذ، فيعرض أسباب الحكم ويحلل مناهج النقاد في التعامل مع هذه الروايات، مما يساهم في تعميق الإدراك العلمي لهذا الجانب الدقيق من النقد الحديثي.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي، حيث يتم استقراء آراء العلماء في تعريف الحديث الشاذ، والوقوف على تطبيقاتهم النقدية في الحكم على الأحاديث التي وُصفت بالشذوذ. كما يتم دراسة الشواهد والأمثلة التطبيقية التي استخدمها المحدثون، بهدف تحقيق فهم متكامل لهذه المسألة وفقًا للمناهج النقدية المعتمدة. ويتناسب هذا المنهج مع طبيعة البحث، إذ يمكّن الباحث من استخلاص القواعد الدقيقة من خلال تحليل أقوال العلماء ومقارنتها بالمعايير الحديثية المستقرة.

الدّراسات السّابقة:

من الدراسات السابقة والحديثة في هذا الموضوع:

الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، عبد الله الصديق الغماري.[1]

[1] الغماري، عبد الله بن محمد بن الصديق *الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة* .الطبعة الرابعة. دار الإمام النووي، 2013م.

تتناول هذه الدراسة موضوع الأحاديث الشاذة من خلال عرض مجموعة من الروايات التي حكم عليها المحدثون بالشذوذ، حيث يقوم المؤلف بتوضيح أوجه الشذوذ في هذه الأحاديث وفقًا لمنهجية النقد الحديثي. وتهدف الدراسة إلى تقديم أمثلة تطبيقية تساعد في فهم ضوابط الحكم على الحديث الشاذ، إضافة إلى إبراز المعايير التي اعتمدها أئمة الحديث في تصنيف الروايات من حيث القبول والرد .أما محتويات الكتاب، فتشمل استعراض عدد من الأحاديث التي صنفت كشاذة، مع تحليل أوجه المخالفة التي جعلتها تدخل في هذا التصنيف. كما تتضمن الدراسة شروحات نقدية حول أسباب رد هذه الروايات ومدى تأثير الشذوذ على الحكم النهائي عليها، مع الاستناد إلى أقوال المحدثين في هذا الباب.

وتكمن علاقة هذه الدراسة ببحثنا في كونها تقدم مادة تطبيقية مهمة لفهم الحديث الشاذ، حيث تمثل مصدرًا عمليًا يُعين على دراسة الأحكام النقدية الصادرة بحق الروايات. إلا أن هذه الدراسة تركز بالأساس على أمثلة الأحاديث الشاذة دون التوسع في تحليل المصطلح بشكل أصولي شامل.

وسوف يضيف بحثنا على هذه الدراسة تحليلًا تأصيليًا لمفهوم الحديث الشاذ، من خلال استعراض أوسع لتعريفاته وضوابطه، إضافةً إلى بيان الفروق الدقيقة بينه وبين المصطلحات القريبة منه، مثل المنكر وزيادة الثقة، مما يعزز البعد التأصيلي والتطبيقي لهذا الموضوع.

أيضا من الدراسات السابقة: **الحديث الشاذ عند المحدثين، عبد الله بن سعاف اللحياني**[1]

تناولت هذه الدراسة الحديث الشاذ من خلال عرض تعريفاته المختلفة كما وردت في كتب المصطلح، حيث يسلط الباحث الضوء على التنوع الموجود بين العلماء في تحديد مفهوم الشذوذ، إضافةً إلى تقديم نماذج تطبيقية لأحاديث وصفها بعض النقاد بالشذوذ. كما تناقش الدراسة العلاقة بين الشذوذ والعلة في الحديث، وتوضح كيف يمكن لانتفاء الشذوذ أن يؤدي إلى تصحيح بعض الروايات.

أما محتويات الكتاب، فتشمل استعراض شامل لتعريفات الحديث الشاذ كما وردت عند النقاد المتقدمين والمتأخرين، مع تحليل الفروق بين هذه التعريفات، إضافةً إلى تقديم نماذج تطبيقية تمثل الأحاديث التي خضعت للحكم بالشذوذ. كما يناقش الباحث مدى ارتباط الحديث الشاذ بعلم العلل، ويوضح كيفية التعامل مع هذه الأحاديث عند التصحيح والتضعيف.

وتتصل هذه الدراسة ببحثنا في كونها تقدم مادة علمية غنية حول تعريف الحديث الشاذ، كما أنها تبرز العلاقة بين الشذوذ وعلم العلل، وهو محور مهم في دراسة الحكم على الروايات الحديثية. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تركز بالأساس على تعريف المصطلح دون تفصيل شامل في تطبيقات النقد الحديثي على هذا الجانب.

وسوف يسهم بحثنا في توسعة هذه الدراسة من خلال تقديم عرض أكثر شمولًا لمناهج النقاد في التعامل مع الحديث الشاذ، مع إدراج تطبيقات نقدية مفصلة لأحاديث شاذة، إضافةً إلى تحليل أعمق لمسألة التفريق بين الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، مما يوفر استيعابًا أدق لهذا المصطلح الحديثي.

وهناك دراسة أخرى بعنوان: **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة: موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، عبد القادر عبد الرزاق المحمدي**[2]

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين آراء المتقدمين والمتأخرين في مفهوم الحديث الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، حيث يناقش الباحث الاختلافات التي طرأت على هذه المصطلحات بين العصور المختلفة، مبينًا كيفية تطور استخدام هذه المفاهيم في النقد الحديثي.

---

[1] اللحياني، عبد الله بن سعاف، *الحديث الشاذ: تسهيل وتأصيل* .الطبعة الأولى. القاهرة: دار المحدثين للبحث العلمي، 1423 هـ / 2003 م.

[2] المحمدي، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق، *الشاذ والمنكر وزيادة الثقة: موازنة بين المتقدمين والمتأخرين* .الطبعة الأولى. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 1426 هـ / 2005م.

أما محتويات الكتاب، فتشمل تحليلًا دقيقًا للتغيرات التي طرأت على تعريف الحديث الشاذ بين المحدثين في العصور المختلفة، حيث يوضح الباحث كيف كان يُستخدم المصطلح عند الأوائل، وكيف تحول مفهومه عند المتأخرين إلى دلالة أضيق أو أشمل. كما يعرض الكتاب نماذج تطبيقية لبعض الأحاديث التي وقع فيها خلاف حول تصنيفها ضمن الشاذ أو المنكر أو زيادة الثقة.

وترتبط هذه الدراسة ببحثنا في كونها تقدم موازنة تاريخية بين مواقف العلماء من الحديث الشاذ، مما يساعد على فهم التطورات المنهجية التي طرأت على هذا المفهوم، ومع ذلك فإن تركيزها الأكبر ينصب على الجانب التاريخي للمصطلح أكثر من الجانب النقدي التطبيقي.

وسوف يضيف بحثنا إلى هذه الدراسة معالجة أعمق للضوابط المنهجية التي يعتمدها النقاد في الحكم على الحديث الشاذ، من خلال تقديم تحليل موسع للمفاهيم النقدية المستقرة في كتب المصطلح، إضافةً إلى دراسة أكثر تفصيلًا للحالات التطبيقية التي تعزز الفهم العلمي لهذا المصطلح الحديثي.

1.1. تأصيل الحديث الشاذ، مناقشة التعريفات.

1.1.1. تعريف الشاذ لغة.

الشاذ لغة: "من شذذ شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شَاذٌّ"[1].

فمادة شذذ في اللغة تدور حول معنى الخروج والانفراد عن الجماعة.

و "شَذَّ يَشُذُّ بِالضَّمِّ، على الشُّذوذ والنُّدْرَة، ويَشِذُّ بِالْكَسْرِ على القياسِ وشَذًّا وشُذُوذاً فَهُوَ شاذٌّ"[2]، ومن هذا الأصل اللغوي اشتُقّ مصطلح الحديث الشاذ، إذ يدل على انفراد راوٍ عن جماعةٍ أو مخالفةٍ لمن هو أولى منه، مما يجعله في نظر النقاد خارجًا عن المحفوظ أو المعتاد من الروايات.

2.1.1. أقوال الأئمة في تعريف الشاذ وتحليلها الشافعي، الخليلي، الحاكم، ابن الصلاح، النووي، ابن حجر، وغيرهم.

يُعدّ مفهوم "الشذوذ" من المفاهيم الدقيقة في علم الحديث، وقد اعتنى به المحدِّثون قديمًا وحديثًا، نظرًا لصلته الوثيقة بالحكم على صحة الحديث أو ضعفه. وقد تنوّعت عبارات الأئمة في تعريفه، إلا أنها تتقارب في المعنى.

عرّف الشاذ الإمام الشافعي حيث قال: لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ مَا لَا يَرْوِي غَيْرُهُ، إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ "[3].

وحَكَى الحافِظُ أبو يَعْلَى الخليليُّ القَزْوِينِيُّ: "الذي عليهِ حُفَّاظُ الحديثِ أنَّ الشاذَّ ما ليسَ لهُ إلاَّ إسنادٌ واحدٌ يَشُذُّ بذلكَ شيخٌ، ثقةً كانَ أو غيرَ ثقةٍ، فما كانَ عَنْ غيرِ ثقةٍ فمتروكٌ لا يُقبَلُ، وما كانَ عَنْ ثقةٍ يُتَوَقَّفُ فيهِ ولا يُحْتَجُّ بهِ"[4]،

---

[1] أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1407هـ/1987م.

[2] محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بلا طبعة، بلا تاريخ.

[3] أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق – سوريا، بيروت: دار الفكر، دار الفكر المعاصر، 1406هـ / 1986م، 76.

[4] أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، *العلل*، تحقيق: فريق من الباحثين، الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 1427هـ / 2006م، 110/1.

وعرفَ الحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ الحافِظُ: "فَأَمَّا الشَّاذُّ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثِّقَةِ"[1].

وعرفه ابن حجر: "ما رواه المقبول مخالِفًا لِمَنْ هو أولى منه، ومقابل الشاذ المحفوظ"[2].

يُفهم أن الشاذ في الاصطلاح: حديث يرويه راوٍ مقبول، ويكون في روايته مخالفة لمن هو أرجح منه ضبطًا أو عددًا، وتُعدّ رواية غيره أولى بالقبول، ويقابل هذا النوع الحديث المحفوظ.

3.1.1. مناقشة التعريف.

"إن الشذوذ في الحديث ليس مرجعه إلى مجرد التفرد، كما ذهب إلى ذلك بعض المتقدمين كالحاكم والخليلي، بل إن الأمر فيه تفصيلٌ دقيقٌ يُراعى فيه حال الراوي وما انفرد به. وإن الحديث الذي حكم عليه الشافعي بالشذوذ لا إشكال في رده، ولكن ما أُشكل فيه من الأحاديث التي يتفرد بها العدل الضابط، كحديث "إنما الأعمال بالنيات، فَإِنَّهُ حَدِيثٌ فَرْدٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ عُمَرَ عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، ثُمَّ عَنْ عَلْقَمَةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ"[3]. فتفرد به ثقات، فإن الحكم عليه لا يكون بالرد المطلق، بل يُنظر فيه بحسب القواعد الآتية:

- التفرد مع المخالفة: إذا تفرّد راوٍ مقبول برواية، وخالف فيها من هو أولى منه بالحفظ والإتقان، فإن حديثه يُعد شاذًّا مردودًا.
- التفرد دون مخالفة: إذا لم تكن هناك مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو تفرد محض، فيُنظر في حال الراوي، فإن كان عدلًا ضابطًا حافظًا متقنًا، قُبل تفرده ولم يُقدح فيه، وإن لم يكن بهذه المنزلة من الإتقان والضبط، كان تفرده قادحًا في الحديث، ويُضعّف به.

ومراتب التفرد: تتفاوت مراتب التفرد بحسب قوة الراوي، فإن كان قريبًا من مرتبة الحافظ الضابط، استُحسن حديثه، ولم يُنزّل إلى درجة الضعيف، وإن كان بعيدًا عن هذه المرتبة، رُدَّ حديثه، وجُعل من قبيل الشاذ المنكر، وبناءً عليه، فالشاذ المردود ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه.

الثاني: ما تفرد به من ليس له من الضبط والإتقان ما يجبر ما في التفرد من نكارة"[4].

ومما سبق يظهر أن ضابط الشذوذ عند النقاد، وعلى رأسهم ابن الصلاح ومن وافقه كابن حجر العسقلاني، لا يُبنى على مجرد التفرد، بل على وجود المخالفة ممن هو أولى بالحفظ، أو على ضعف ضبط المتفرد. وهذا التعريف الدقيق يوازن بين الاعتبار بمكانة الراوي وحال تفرده، وبين قواعد النقد الحديثي في قبول الأخبار وردها، فيُفسّر ردّ بعض الأحاديث الفردية، وقبول بعضها الآخر، ويُبرز جانب التحقيق العلمي الدقيق الذي بُنيت عليه علوم الحديث روايةً ودراية.

2. الفرق بين الحديث الشاذ، والحديث المنكر.

[1] أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع الحاكم، *معرفة علوم الحديث*، تحقيق: السيد معظم حسين، الهند: جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، 1356هـ / 1937م، 119.

[2] أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق – سوريا: مطبعة الصباح، الطبعة الثالثة، 1421هـ / 2000م، 72.

[3] البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، *صحيح البخاري*، ت: جماعة من العلماء، مصر: السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، 1311 هـ، 6/1.

[4] ينظر، ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، 80.

2. 1. تعريف الحديث المنكر وبيان الفرق بينه وبين الشاذ.

1.2. 1. الفرق بين الحديث الشاذ، والحديث المنكر.

اقتضى المنهج العلمي عند دراسة الحديث الشاذ أن يُستتبع ببيان الحديث المنكر، وذلك لتمييز كل منهما عن الآخر، نظرًا لتقاربهما في بعض الجوانب وافتراقهما في أخرى، مما قد يؤدي إلى الاشتباه بينهما ما لم يُحرر الفرق تحريرًا دقيقًا.

تعريف المنكر:

عرّف ابن الصلاح الحديث المنكر بأنه: ينقسم قسمين:

"أحدها: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، ثانيا: "هو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفرده"[1]، وأوضح النووي نقلًا عن الحافظ البرديجي أن المنكر هو: "الفرد الذي لا يُعرف متنه عن غير راويه"[2]

إن تعريف ابن الصلاح للحديث المنكر جاء منسجمًا مع أصول النقد الحديثي، حيث أبرز ضرورة توفر أحد شرطين للحكم عليه: المخالفة للثقات، أو التفرد ممن لا يحتمل تفرده، وهو بذلك يضع معيارًا دقيقًا للتمييز بين المنكر وغيره من الأحاديث الفردية، مما يجعله مفهومًا متصلًا بعلم العلل، حيث إن مجرد التفرد لا يكفي للحكم على الحديث بالنكارة، بل يجب النظر في حال الراوي وإمكان قبوله عند التفرد.

وقال الذهبي: "هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعد مفرد الصدوق منكراً"[3]، فوسّع دائرة النكارة لتشمل رواية من هو دون الثقة الكاملة، كالصّدوق، إذا انفرد بما لا يُحتمل منه. وهو ما يدل على الغرابة الشديدة وعدم الاشتهار، مما يبعث على الريبة في قبوله.

أما الذهبي فقد وسّع مدلول النكارة ليشمل ما انفرد به الصدوق، إن كان تفرده غير محتمل، وهذه إضافة دقيقة تعكس حسّه النقدي، إذ إن بعض الأحاديث قد يكون راويها صدوقًا لكنه لا يحتمل عند التفرد، مما يجعل حديثه في حكم المنكر، لا لمجرد ضعف الرواي، ولكن بسبب غرابة المتن واشتهار خلافه عند أهل الرواية. وهذه النقطة تبرز الفرق بين مجرد التفرد والنكارة، فكل منكر فرد، ولكن ليس كل فرد يعد منكرًا إلا إن اقترنت به غرابة مفرطة.

قال الحافظ: "وَأَمَّا إِذَا انْفَرَدَ الْمَسْتُورُ، أَوِ الْمَوْصُوفُ بِسُوءِ الْحِفْظِ، أَوِ الْمُضَعَّفُ فِي بَعْضِ مَشَايِخِهِ خَاصَّةً، أَوْ نَحْوُهُمْ مِمَّنْ لَا يُحْكَمُ لِحَدِيثِهِمْ بِالْقَبُولِ بِغَيْرِ عَاضِدٍ يُعَضِّدُهُ، بِمَا لَا مُتَابِعَ لَهُ وَلَا شَاهِدَ – فَهَذَا أَحَدُ قِسْمَيِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ الَّذِي يُوجَدُ إِطْلَاقُ الْمُنْكَرِ عَلَيْهِ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، كَأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ، وَإِنْ خُولِفَ مَعَ ذَلِكَ، فَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَى رَأْيِ الْأَكْثَرِينَ فِي تَسْمِيَتِهِ، فَبَانَ بِهَذَا فَصْلُ الْمُنْكَرِ مِنَ الشَّاذِّ، وَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قِسْمَانِ يَجْتَمِعَانِ فِي مُطْلَقِ التَّفَرُّدِ أَوْ مَعَ قَيْدِ الْمُخَالَفَةِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الشَّاذَّ رَاوِيهِ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ غَيْرُ ضَابِطٍ، وَالْمُنْكَرَ رَاوِيهِ ضَعِيفٌ بِسُوءِ حِفْظِهِ أَوْ جَهَالَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ"[4].

---

[1] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، 48.

[2] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ/1985م، 41.

[3] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، *الموقظة*، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1442هـ، 42.

[4] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن، *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي*، ت: علي حسين علي، مصر: مكتبة السنة، 1424هـ / 2003م، 250/1.

أما الحافظ ابن حجر، فقد أورد تقسيمًا دقيقًا للحديث المنكر، وجعل التفرد وحده ليس معيارًا كافيًا للحكم بالنكارة إلا إذا كان الراوي ضعيفًا أو سيئ الحفظ أو مجهولًا، مما يجعل حديثه بحاجة إلى متابع أو شاهد ليُقوّى. كما أكد على أن المحدثين، مثل أحمد والنسائي، كانوا يطلقون النكارة على هذا النوع، مما يدل على أن النقد الحديثي لدى المتقدمين كان يعتمد أساسًا على حال الراوي، إضافة إلى مدى مخالفة الحديث لمرويات الثقات. وقد أظهر ابن حجر الفروق الدقيقة بين الحديث المنكر والشاذ، حيث أوضح أن الشاذ يقع عندما يخالف الثقة أو الصدوق غير الضابط، أما المنكر فمتعلقه ضعف الراوي وعدم إمكان قبوله حال تفرده.

الفرق بين الشاذ والمنكر:

قال الحافظ ابن حجر فِي الشَّاذِّ: "إِنَّهُ مَا رَوَاهُ الْمَقْبُولُ مُخَالِفًا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، وَفِي الْمُنْكَرِ: إِنَّهُ مَا رَوَاهُ الضَّعِيفُ مُخَالِفًا،"[1].

وبيّن ابن كثير أن المنكر: "هو كالشاذ، إن خالف راويه الثقات، فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلًا ضابطًا وإن لم يخالف، فمنكر مردود"[2]، فهو يجمع بين ضعف الراوي وإمكان المخالفة أو تفرده المجرّد الذي لا يُحتمل من مثله، وبناءً على ما سبق، يمكن التمييز بين الشاذ والمنكر على النحو الآتي:

الحديث الشاذ: هو ما رواه الثقة أو الصدوق، مخالفًا لمن هو أوثق منه.

الحديث المنكر: هو ما رواه الضعيف، سواء خالف الثقات أو تفرد بما لا يُحتمل منه، دون وجود متابع أو شاهد، فبين الحديث الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه، فهما يجتمعان في تحقق المخالفة، ويفترقان في رتبة الراوي، فكل منكر شاذ باعتبار تحقق المخالفة، وليس كل شاذ منكرًا، لأن الشذوذ قد يقع من الثقة، وقد يكون المنكر مجرد تفرد ضعيف لا مخالفة فيه، فيُرَدّ أيضًا لعدم قبول تفرده، "إن بَيْنَ الشاذِّ والمُنْكَرِ عُمومًا وخُصوصًا مِنْ وَجْهٍ، لأنَّ بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالَفَةِ وافتراقًا في أنَّ الشاذَّ رِوايةُ ثِقةٍ أو صَدُوقٍ، والمُنْكَرَ رِوايةُ ضعيفٍ"[3]، وهذا الفرق الدقيق في الاصطلاح هو ما عليه المحققون من أهل الحديث، ويُظهر عمق منهجهم في التفريق بين مراتب النقد وتنوع أسباب رد الرواية، وبذلك يتبين أن التفرقة بين الشاذ والمنكر ليست ترفًا اصطلاحيًّا، بل لها أثر عملي في الحكم على الأحاديث، إذ قد تُقبل رواية الثقة الشاذة بشواهد أو متابعات، في حين يُرد الحديث المنكر لضعف راويه ولو لم تقع منه مخالفة، مما يدل على دقة الموازين النقدية التي سار عليها أئمة الحديث.

3. تطبيقات نقدية.

المثال الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات

"روى مالك عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم"[4].

[1] السخاوي، *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي*، 250/1.

[2] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، *الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث*، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1435هـ، 157.

[3] ابن حجر العسقلاني،: أحمد بن علي، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق نور الدين عتر، دمشق: مطبعة الصباح، ط: 3، 1421هـ/ 2000م، 73.

[4] مالك، مالك بن أنس بن عامر الأصبحي، *موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني*، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، د، ط، د، ت، 255/1.

وجه النقد في هذا المثال" أن مالكاً خالف غيره من الثقات في اسم الراوي عن أسامة بن زيد، حيث قال: عُمَر بن عثمان – بضم العين، بينما رواه جميع أصحاب الزهري بلفظ: "عَمْرو بن عثمان" – بفتح العين، وقد نبه الإمام مسلم في كتابه –التمييز– إلى هذه المخالفة، وأوضح أن جميع أصحاب الزهري رووا الحديث عن –عَمْرو–، مما يدل على أن مالكاً قد وهم في اسم الراوي. بل ذكر مسلم أن مالكاً كان يشير إلى دار عمر بن عثمان، كأنَّه أراد أن يؤيد قوله بمكان سكن الراوي، لكنه لم يُوفَّق في ذلك، لأن الحديث معروف عن عَمْرو، لا عن عُمَر، فحكم النقاد، وعلى رأسهم مسلم، أن مالكاً أخطأ في اسم الراوي، وهذا من أوهامه القليلة، وهو ما يؤكد أهمية عرض الحديث على الروايات الأخرى ومقارنة مرويات الثقات"[1].

المثال الثاني: الفرد الذي لا يحتمل تفرده لضعف ضبطه

هو ما رُوي من حديث "أبي زُكَيْر يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق"[2].

وجه النقد في هذا المثال "أن أبا زُكير تفرّد بهذا الحديث، ولم يروه أحد غيره، مع أنه ليس من أهل الإتقان والضبط التام، وإن كان شيخًا صالحًا قد أخرج له مسلم في كتابه، إلا أنه لم يبلغ رتبة من يُقبل تفرده في الأسانيد، فهذا الحديث ضعيف بسبب تفرد راوٍ ليس بمتقن، وإن كان ثقةً في الجملة، إلا أن ضبطه لا يُحتمل معه التفرد، وهذا من قواعد النقد المهمة في التثبت من صحة الحديث"[3].

فالمثال الأول: رواية الثقة إذا خالف الثقات في تفصيل دقيق (كالاسم) تُردُّ، ولو كان الراوي مثل مالك.

والمثال الثاني: تفرد الراوي غير المتقن لا يُقبل، ولو لم يتهم بالكذب، لأن الضبط شرط لقبول الانفراد

4. الفرق بين الحديث الشاذ وزيادة الثقة.

4. 1. تعريف زيادة الثقة، الفرق بينها وبين الحديث الشاذ.

قبل الحديث عن العلاقة بين الحديث الشاذ وزيادة الثقة، لا بد أولًا من تعريف زيادة الثقة، كما عرفنا الحديث الشاذ، و بيان حكم العلماء في هذه الزيادة.

تعريف زيادة الثقة:

زيادة الثقة: "ما نراه زائدا من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما، عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث"[4]. أي أن الراوي الثقة يأتي بزيادة في الحديث لم يذكرها غيره من الثقات، مع كونه قد شاركهم في أصل الرواية.

[1] ينظر، ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 224.

[2] البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، *مسند البزار*، ت: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1988م، 32، 99/18.

[3] ينظر، ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، 245.

[4] الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، بيروت: مكتبة دار المعارف، الطبعة العاشرة، 2001م، 172.

يعد مصطلح **زيادة الثقة** من المصطلحات الدقيقة في علم الحديث، ويشير إلى تلك الألفاظ الإضافية التي يرويها بعض الثقات دون أن ترد في روايات غيرهم ممن شاركهم في أصل الحديث. هذه الزيادة قد تكون في المتن أو في السند، مما يستدعي النظر النقدي الدقيق في مدى قبولها أو ردها.

منهجية التعامل مع زيادة الثقة عند المحدثين تقوم على مبدأ الترجيح بين الروايات، إذ لا تُقبل هذه الزيادة بشكل مطلق لمجرد ورودها من راوٍ ثقة، بل تُنظر في عدة عوامل، منها مدى ضبط الراوي، ومقدار مخالفته للرواة الأكثر ضبطًا منه، ومدى اتفاق هذه الزيادة مع السياق العام للرواية وما يُعرف من قواعد النقل الحديثي. وقد ذهب المتقدمون إلى أن زيادة الثقة إن لم تكن منافية للرواية الأصلية، وكانت صادرة عن راوٍ ضابط، فإنها تُقبل، كما هو الحال في زيادة ألفاظ في بعض الأحاديث الصحيحة التي نقلها حفاظ متقنون. أما إن كانت الزيادة شاذة، بحيث تخالف ما رواه الأكثر، أو كانت من راوٍ لم يُعرف بالحفظ والإتقان، فإنها لا تُقبل، وقد يُحكم عليها بالشذوذ أو النكارة.

وبذلك يتبين أن الحكم على زيادة الثقة ليس أمرًا قطعيًا، وإنما يخضع لقواعد النقد الحديثي التي تُوازن بين الروايات بناءً على قوة إسنادها واتساقها مع متون الأحاديث الأخرى. وهذا المنهج يعكس مدى دقة المحدثين في تحليل الروايات النبوية وضبطها وفق معايير علمية محكمة، بما يحفظ السنة من الروايات التي قد تطرأ عليها زيادات غير ثابتة أو مخالفة لما ورد عن الأئمة الحفاظ.

4. 2. الفرق بين زيادة الثقة والحديث الشاذ:

التمييز بين المفهومين من الأمور الدقيقة، وقد يقع الخلط بينهما، لكن بينهما فرقًا معتبرًا، فزيادة الثقة: يُنظر إليها باعتبار زيادة راوٍ ثقة في لفظ الحديث، مع عدم مخالفة من هو أوثق منه. فإن لم يكن في زيادته مخالفة لمن هو أحفظ، فالأصل قبولها، بشرط أن يكون الراوي عدلًا ضابطًا، أما الحديث الشاذ: فهو ما يخالف فيه الثقةُ من هو أوثق منه، سواء في لفظ أو سياق أو حكم، وهذه المخالفة تقتضي تقديم رواية الأوثق وردّ رواية من خالفه، ولو كان ثقة، لوقوعه في الشذوذ، فالفرق بينهما أن زيادة الثقة لا تُعد شذوذًا إلا إذا خالف بها من هو أوثق منه أو أكثر عددًا وأشد ضبطًا. أما إذا لم تحصل المخالفة، وكانت الزيادة محتملة وجاءت من راوٍ عدل ضابط، فهي مقبولة عند جمهور العلماء، كما سيبين الباحث في بيان الحكم.

حكم زيادة الثقات، ومثاله.

"ذكر الخطيب البغدادي ـ بعد عرضه لأقوال العلماء في مسألة زيادة الثقة بين قبول وردّ ـ أنه يختار القول بقبول الزيادة مطلقًا، بشرط أن يكون راويها عدلًا، حافظًا، متقنًا، ضابطًا. قال رحمه الله: "والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه، ويُعمل بها إذا كان راويها عدلًا حافظًا متقنًا ضابطًا "[1]، وهذا يفيد أن الخطيب اشترط لاجتماع هذه الصفات العليا من العدالة والضبط والإتقان لقبول زيادة الراوي، وأن القبول ليس على الإطلاق، بل منوط بتوافر تلك الصفات.

مثاله:

[1] الخطيب البغدادي، *الكفاية في علم الرواية*، 424، 425.

من أمثلة ما وردت فيه زيادة من ثقة راويةٍ عدلٍ حافظٍ، ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين"[1]، " في حين "أن غير واحد من الثقات رووه عن نافع دون هذه الزيادة"[2].

فهذه الزيادة ـ "من المسلمين" ـ انفرد بها الإمام مالك، وهو من أئمة الحفظ والإتقان والعدالة، وزيادته مقبولة على مقتضى ما رجّحه الخطيب، وقد اعتمدها جماعة من العلماء، وبنوا عليها اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر

5. أقسام الحديث الشاذ:

5. 1. الشذوذ في السند:

ما رواهُ الترمذي، وابنُ ماجَة، مِن طريقِ ابنِ عُيَيْنَةَ، عن عَمْرو بن دينار، عن عَوْسَجَةَ، عن ابن عباس: "أن رجلاً تُوُفِّيَ على عهد النبي صلى الله عليه وسلَّمَ، ولم يَدَعْ وارِثاً إلاَّ مولىً هو أعتقه ... "[3]، الحديث، وتابَعَ ابنَ عُيَيْنَةَ على وَصْلِهِ ابنُ جُرَيْجٍ وغيرُهُ، وخالفَهُم حمادُ بنُ زيدٍ؛ فرواهُ عَنْ عَمْرو بنِ دينارٍ، عَن عوسجةَ. ولم يَذْكر ابنَ عباسٍ. قال أبو حاتمٍ: المحفوظُ حديثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ. فحمادُ بنُ زيدٍ مِن أَهلِ العدالةِ والضَّبطِ، ومعَ ذلك، رَجَّحَ أبو حاتمٍ روايةَ مَنْ هم أكثرُ عدداً منهُ[4].

5. 2. الشاذ في المتن:

روى أبو داود[5] والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا (إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه)[6]. قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه و سلم لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

5. 3. حكم الحديث الشاذ:

حكمه "الضّعف، سواءٌ كان في اللفظة فتضعّف اللفظة أو كان في الإسناد فيضعّف الإسناد"[7].

5. 4. كيف نحكم على الإسناد بأنه شاذ ومتى نحكم أن هذا المتن شاذ؟

اختلف أهل العلم في ذلك على أقوال:

[1] مالك بن أنس، الموطأ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/ 1985م،284/1.

[2] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، *سنن الترمذي*، ت:شعيب الأرناؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية 1430هـ /2009م، 212/683،2.

[3] ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ/ 2009م.

[4] أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض: مطبعة سفير، ط1 1422هـ.

[5] السِّجِسْتاني: أبو داود سليمان بن الأشعث، تحقيق شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1 1430هـ/ 2009م.

[6] الترمذي: محمد بن عيسى، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ/ 1975م.

[7] الحربي: سليمان بن خالد الحربي ، *الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية*.

المذهب الأول: "أننا نحكم عليه من خلال الكثرة والقلّة، فإذا كان الرجال الذين رووا بهذه الصيغة أكثر من الرجال الذين رووا بالصيغة الأخرى فنعتمد الأكثر فالأكثر هو " المحفوظ " والأقل هو " الشاذّ "، لأنه قد لا يكون ثقة واحداً فقط الذي خالف قد يكون اثنين مقابل عشرين، أو ثلاثة مقابل عشرين مثلاً"[1].

هذا المذهب يعتمد معيار الكثرة والندرة في الرواية، حيث يرى أن الرواية التي نقلها العدد الأكبر من الرواة هي المحفوظة، بينما تعتبر الرواية التي جاءت من طريق أقل عددًا شاذة. وهذا القول يستند إلى قاعدة الترجيح بالأكثرية، والتي يُعمل بها في كثير من أبواب الحديث، إلا أن الاعتماد على العدد فقط لا يكفي، إذ يمكن أن يكون الأكثر عددًا من الرواة أقل ضبطًا أو يكون الأقل عددًا أصحاب ضبط وإتقان أعلى، مما يستدعي إضافة معايير أخرى بجانب العدد.

القول الثاني: "أننا نحكم عليه من خلال قوة الثقة . أيهما أوثق من الآخر فكلهم ثقات . والحفظ والضبط، فإذا رأينا عشرين راوياً مع راويين أو ثلاثة ورأينا أن هؤلاء الاثنين أو الثلاثة أضبط وأحفظ من هؤلاء العشرين فإننا نجعل رواية الاثنين أو الثلاثة هي " المحفوظة "، ورواية العشرين هي " الشاذّة "[2].

القول الثاني يعتمد على معيار الضبط والإتقان، حيث يرى أن الأحاديث تُحكم وفقًا لمن هو أحفظ وأضبط بين الرواة، بغض النظر عن العدد، فإذا كان الرواة القلائل أكثر ضبطًا وأمانة في النقل من الرواة الأكثر عددًا، فإن روايتهم تُعد المحفوظة، ورواية الآخرين الشاذة. وهذا القول أقوى علميًا من القول الأول، إذ إن علم الحديث يقوم في جوهره على الترجيح بمعايير الحفظ والدقة، وليس على مجرد الكثرة العددية، لأن الرواية الصحيحة تعتمد أساسًا على وثاقة الراوي وضبطه وليس فقط على انتشارها بين الرواة.

القول الثالث: أننا نحكم عليه من خلال القرائن، فننظر مثلاً إلى مداومة وطول صحبته هذا الراوي، وكثرة مخالفته أو قلة مخالفته، وهل حكم الأئمة بأن روايته هي أصح الروايات عن فلان هذا، وهل الذين خالفوه ليسوا بذاك الضبط والقوة، إذاً هناك عدّة اعتبارات للحكم على " الشاذ " أو الحكم على " المحفوظ "، وهذا القول هو الصواب وهو إعمال القرائن فقد يحكم على رواية شخص واحد بالصحة وقد لا يحكم عليها بالصحة[3].

القول الثالث يعتمد على القرائن في الحكم على الشذوذ، حيث يأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى، مثل طول صحبة الراوي للشيخ، مدى مخالفة الراوي لما هو معروف عنه، مدى صحة مروياته عند الأئمة، وغيرها من القرائن المرجّحة. وهذا المنهج يُعد أكثر دقة وشمولية من القولين السابقين، لأنه يجمع بين عدة جوانب نقدية ولا يقتصر على العدد أو الحفظ فقط، بل يبحث في سياق الرواية وظروف الراوي ومدى قوة النقل.

عند المقارنة بين الأقوال الثلاثة يلاحظ أن القول الأول يُبسط المسألة بالاعتماد فقط على الكثرة، وهو معيار مهم لكنه غير كافٍ بمفرده، في حين أن القول الثاني يتجه نحو المنهجية النقدية الأكثر دقة بترجيح الأضبط بغض النظر عن العدد، أما القول الثالث فهو الأوسع والأشمل، إذ يأخذ بالقرائن المختلفة لترجيح الرواية، مما يجعله منهجًا أكثر انسجامًا مع قواعد النقد الحديثي المتعمق. ولذلك، فإن القول الثالث هو الأقوى علميًا، لأنه يجمع بين الضبط، الكثرة، والقرائن، مما يجعل عملية الحكم على الشذوذ أكثر دقة وإنصافًا في التعامل مع الروايات الحديثية.

---

[1] الحربي: *الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية*.

[2] الحربي: *الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية*.

[3] الحربي: *الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية*.

خاتمة

يختتم هذا البحث بتسليط الضوء على أهمية الحديث الشاذ في علم الحديث النبوي، حيث يُعد من المسائل الدقيقة التي تعكس مدى عناية المحدثين بتمحيص الروايات وتحديد مدى صحتها وفق ضوابط منهجية محكمة. وقد تبين من خلال الدراسة أن الحكم على الشذوذ لا يُبنى على مجرد المخالفة، بل يتطلب تحقق شروط متعددة تتعلق بالسند والمتن، إضافة إلى النظر في حال الراوي ومدى ضبطه في الرواية. كما أظهرت الدراسة الفروق الدقيقة بين الحديث الشاذ والمنكر، وبيّنت أثر علم العلل في الكشف عن الروايات غير الصحيحة، مما يُبرز دقة منهجية النقد الحديثي ويؤكد دور الأئمة في حفظ السنة النبوية من التحريف والتصحيف. وبذلك، يساهم البحث في تعزيز الفهم النقدي للحديث الشاذ، ويفتح المجال لمزيد من الدراسات التطبيقية التي تعنى بتحليل نماذج حديثية وفق قواعد هذا العلم الجليل.

نتائج:

- الحديث الشاذ يُحكم عليه بالضعف، لأنه يتضمن مخالفة راوي ثقة لمن هو أوثق منه أو لمن هم أكثر عددًا.
- جمع طرق الروايات المختلفة يُعد أمرًا جوهريًا في الكشف عن الحديث الشاذ، حيث يساعد في تحديد مدى المخالفة.
- وجود الأمثلة التطبيقية يسهل على الباحث فهم ضوابط الحديث الشاذ ومعاييره النقدية.
- مصطلح الشذوذ قديم، إلا أن تعريفه ومفهومه تطور عبر الزمن بين المتقدمين والمتأخرين، مما يستلزم دراسة المصطلح في سياقه التاريخي.
- تمييز الحديث الشاذ عن المصطلحات القريبة مثل المنكر وزيادة الثقة يحتاج إلى ضبط دقيق، إذ إن لكل مصطلح مفهومًا خاصًا يعتمد على شروط محددة عند الحكم عليه.

بهذه النتائج، يتضح مدى الدقة التي يعتمدها علم الحديث في تصنيف الروايات، ويبرز أهمية البحث النقدي في الحفاظ على أصالة السنة النبوية.

المصادر و المراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، *العلل*، تحقيق: فريق من الباحثين، الرياض، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 1427هـ / 2006م.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، *معرفة أنواع علوم الحديث*، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق وبيروت، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، 1406هـ / 1986م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، مطبعة الصباح، الطبعة الثالثة، 1421هـ / 2000م.

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، *شرح علل الترمذي*، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، 1421هـ / 2001م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، *الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث*، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1435هـ.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، *سنن ابن ماجة*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ / 2009م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، *صحيح البخاري*، تحقيق: جماعة من العلماء، مصر، السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، 1311هـ.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، *مسند البزار*، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1988م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، *سنن الترمذي*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، 1430هـ / 2009م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع، *معرفة علوم الحديث*، تحقيق: السيد معظم حسين، الهند، جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، 1356هـ / 1937م.

الحربي، سليمان بن خالد، *الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية، دط، دت.*

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، 2000م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، *الكفاية في علم الرواية*، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، حيدر آباد، جمعية دائرة المعارف العثمانية، 1357هـ.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، *الموقظة*، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، 1442هـ

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، د، ت.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، *سنن أبي داود*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ / 2009م.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي*، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة، 1424هـ / 2003م.

الغماري، عبد الله بن محمد بن الصديق، *الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة*، دار الإمام النووي، الطبعة الرابعة، 2013م.

الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1407هـ / 1987م.

اللحياني، عبد الله بن سعاف، *الحديث الشاذ: تسهيل وتأصيل*، القاهرة، دار المحدثين للبحث العلمي، الطبعة الأولى، 1423هـ / 2003م.

مالك، مالك بن أنس بن عامر الأصبحي، *الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني*، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، دط، د، ت.

المحمدي، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق، *الشاذ والمنكر وزيادة الثقة: موازنة بين المتقدمين والمتأخرين*، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1426هـ / 2005م.

محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، بيروت: مكتبة دار المعارف، الطبعة العاشرة، 2001م.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*، بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ/ 1985م.